هـذا شرح سيدى ومولاى الشيخ
أبو عبـد الله محـمد بن يوسف
السنوسى على مختصره
فى فـن المنطـق
نفـع الله به
آمـين

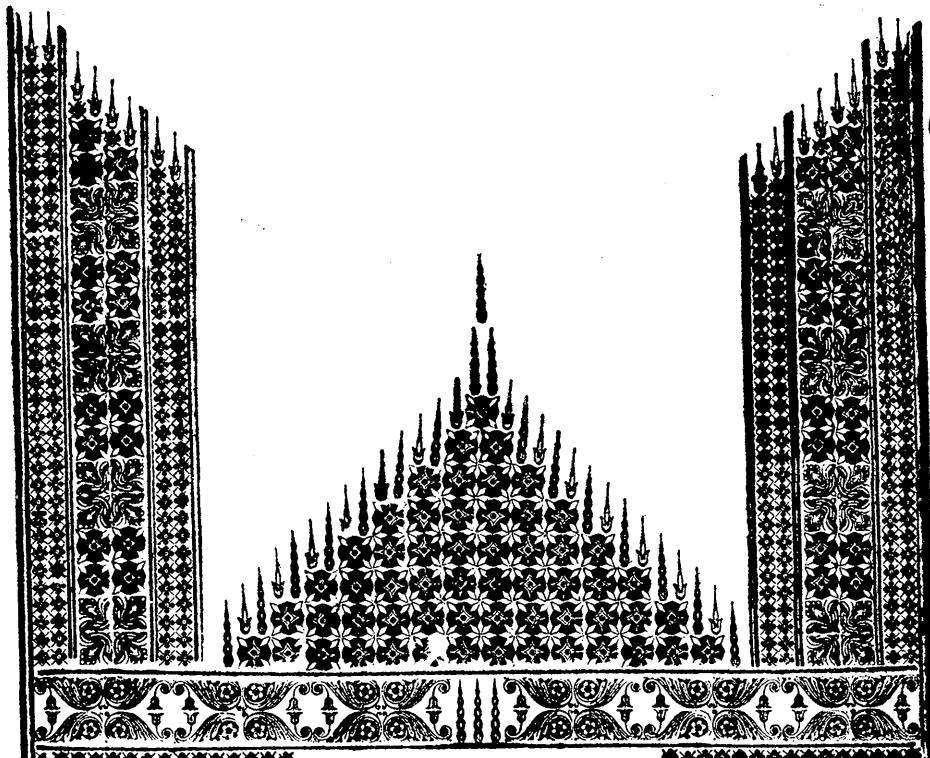

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العارف بالله القطب الربانى العالم العلامة المحقق
أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسى رحمه الله ورضى عنه وأرضاه

الحمد لله الملك الوهاب * المفهم للصواب * والفاتح لمنغلق الابواب * والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد سيد الخلق فى هذه الدار وفى يوم الحشر والنشر والهول والحساب * ورضى الله تعالى عن آله وصحبه الباذلين نفوسهم فى محبته ونصر شريعة * والسالكين فى اعلاء كلمته ونشر ملته * الطرق الصعاب * (وبعد) فهذا تقييد قصدت به شرح مختصرى فى علم المنطق بطريق الايجاز والعدول عن الاكثار * والاقتصار على المهم دون الزيادة التى تعطل عن المسارعة الى المقاصد الشرعية الاخروية * وتحير العقل وتشتت الانظار الضرورية * والله اسأل أن ينفع به وباصله الغنى والذكى * والضعيف والقوى * ويعصم الجميع بفضله من الفضول والزهو والاعجاب * وغمض الحق وتحظ الغير بعين الاحتقار

ص

الحمد لله الذى انعم بالعقل والبيان * والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد المبعوث بواضح البينات وقواطع البرهان

ش

الكلام

قوله قال الشيخ الخ اعلم ان هذه المسألة من وضع الطلبة بدليل اختلافهم فيها اختلافا كثيرا اه مصحح

الكلام فى معنى الحمد واقسامه وسبب الابتدأ به واضح فلا نطيل به ومراده بالبيان
جميع العلوم ضروريها وكسبيها محسوسها ومعقولها لان العلوم بها بانت المعلومات
وانكشفت للعقل واشار بالحمد على جميعها الى أن المولى الكريم هو المنعم بها
والمتفضل بايجادها بلا واسطة وليس للعقل ولا للفكر تاثير فى شئ منها ويصح أن يخلق
الله العقل ولا يخلق له شيأ من العلوم اصلا على اصح القولين كما فعل ذلك
بالسوفسطائية ويقرب منهم السمنية فيجب اذا على كل عاقل أن يحمد الله تعالى
ويشكره على كل ما بان له من الامور ووجد فى قلبه من العلوم ولا يحتقره وان كان
ضروريا اذ كم من امثاله قد سلب ذلك ولم يعطه اصلا ولا ينسب ما كان نظريا منه
الى عقله وفكرته وليعلم أن ذلك كله فضل من الله تعالى وحده بلا واسطة وان كان
سبحانه اجرى العادة فى بعض العلوم أنه انما يخلقها عند النظر والاستدلال فليس
لذلك السبب العادى اثر لا بطريق التعليل ولا بطريق التولد كما يقول به من أشرك
وضل وهذا كله اذا قلنا أن العقل ليس نفس العلوم الضرورية وأما ان قلنا انه نفس
العلوم الضرورية التى هى العلم بوجوب الواجبات وجواز الجايزات واستحالة
المستحيلات كما ذهب اليه امام الحرمين فيكون الشكر على هذا النوع من العلوم
ماخوذا من قوله الحمد لله الذى انعم بالعقل والشكر على ساير العلوم والادراكات
ماخوذا من قوله والبيان ويحتمل ان يكون أشار بالعقل الى جميع العلوم لانه شرط
فيها وبالبيان الى المنطق الفصيح المترجم عنها والمبين لما استتر منها وكل ذلك نعم
جليلة من المولى الكريم تبارك وتعالى ويحتمل ان يكون اشار بالعقل الى الضرورى
من العلوم وبالبيان الى المكتسب منها اذ الكل نعم من المولى الكريم سبحانه ومراده
بواضح البينات المعجزات الدالة على رسالة سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم
وصدقه فى كل ما أتى به عن المولى تبارك وتعالى ومن اجلها القرآن العظيم وانما
كانت هذه البينات واضحة لعدم الالتباس فيها بالسحر والشعوذة وكل ما يوجب
ريبا للعلم الضرورى بعدها وبعد من ظهرت على يديه سيدنا ونبينا محمد صلى الله
عليه وسلم من جميع الريب ومراده بقواطع البرهان ما جاء به صلى الله عليه وسلم
فى القرآن والسنة من البراهين القطعية على ما يجب لمولانا جل وعلا من الوحدانية
وعلى الصفات وتنزيهه عن الشركاء والنقايص وسماة المحدثات واشار بهذا الى
أن صدق نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم فيما دعا اليه من توحيد مولانا جل
وعلا واخلاص العبادة له قد اتضح فى غاية الوضوح من كل وجه من جهة الخلق

والخلق والمعجز والخارق ومن جهة شرعه الشريف للصامت والناطق ثم مع هذا كله من يهد به الله تبارك وتعالى فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له نسأله سبحانه أن يهب لنا الهداية وحسن الخاتمة بفضله بلا محنة ص

ورضي الله تعالى عن آله وصحبه ومن تبعهم الى يوم الدين باحسان * وبعد فهذه كلمات مختصرة تتضمن معرفة ما يضطر اليه من علم المنطق لتصحيح ما يكتسب به التصورات والتصديقات وترك كل ما يشوش الفكر مع قلة حدوده وندور استعماله من قواعد وتفريعات والله اسأل أن ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل ش

لما كان المكتسب من العلوم منحصرا في نوعين وهما التصورات أي معرفة الحقايق المفردة وتمييزها عن غيرها والتصديقات أي العلم بثبوت أمر لامر او نفيه عنه احتاج العقل الى طريقين أحدهما يوصله الى ما جهل من التصورات والثاني يوصله الى ما جهل من التصديقات ولما كان العقل لا يؤمن عليه من الخطأ اذا سلك هذين الطريقين وحده لكثرة التباس الباطل بالحق احتيج الى قواعد عقلية قطعية يعرفها العقل أولا ويعرف صحتها ضرورة ثم حينئذ يطلب بها ما جهله من العلوم التصورية والتصديقية وهذه القواعد هي المسماة بعلم المنطق فهو قانون تعصم مراعاته بتوفيق الله تعالى الذهن من الخطأ في فكره كما يعصم النحو اللسان من اللحن في قوله فقد اضطر اذا لمعرفة هذا العلم ليعرف العقل به صحة الطريق الذي يكتسب به ما جهله من التصورات وصحة الطريق الذي يكتسب به ما جهله من التصديقات والطريق الاول هو المسمى بالتعريفات والطريق الثاني هو المسمى بالحجج ولما ادخل في علم المنطق زيادات صعبة وتفريعات متكاثرة لا يحتاج اليها في غالب تصرفات العقل فر بسبب ذلك كثير من الناس من تعلم ما يحتاج اليه من فن المنطق وربما صرح بتحريمه من لا معرفة له بحقيقته فذكرنا أن هذا المختصر اقتصرنا فيه على الضروري من هذا الفن وهو ما يحتاج اليه لتصحيح ما يكتسب به التصورات وهو التعريفات وما يكتسب به التصديقات وهو الحجج وتركنا منه كلما ما يندر استعماله ويشوش الفكر ويحيره لا سيما ان كان بعيدا أو متعلق القلب جدا بأمور الآخرة علما وعملا فقولنا وترك منصوب بالعطف ٢ على مفعول تتضمن وهو معرفة وما في قولنا ما يكتسب به واقعة على التعريفات والحجج وما في قولنا ما يضطر اليه واقعة على بعض علم المنطق والجار والمجرور في قولنا لتصحيح يتعلق بيضطر وهذا الاضطرار لاستعمال معاني قواعد المنطق في طلب العلوم المكتسبة ثابت محقق لكل أحد وأما الاضطرار لتعلم اصطلاحاته وحفظ ضوابطه فليس عاما لكل

قوله على مفعول تتضمن اي وتضمن ترك الخ والمراد من التضمن الاستلزام اي وتستلزم ترك كلما يشوش الخ فلا يدفع ما قيل ان الترك عدم والكلام لا يتضمنه اهصحح

أحد اذا الطبع السليم والعقل الذكى لا يحتاج الى ذلك كما لا يحتاج الى تعلم قواعد النحو وضوابط العربية العربى الفصيح بل الغنا عن تعلم المنطق اكثر من الغنا عن تعلم النحو لان علوم المنطق عقلية محضة فكثير منها مركوز فى قلب كل عاقل وان لم يعبر عنه باصطلاحات علم المنطق بخلاف النحو فانه نقلى محض فغير العربى الفصيح لا يصل الى معانيه وأحكامه الا بالتعلم ومع هذا فتعلم فن المنطق وحفظ قواعده وفهمها يسهل للعقل وعر الانظار ويتسع به مجال الفكر مع الراحة والامن من الخطاء فى سلوكه مفاوز الاعتبار وقد ذكر الشيخ الابى فى شرحه لصحيح مسلم عن الشيخ الامام ابن عرفة رحمة الله تعالى على الجميع انه كان كثيرا ما يوصيهم على فن المنطق ويؤكد الوصية عليهم ويقول لهم لا بد ان أموت وترحمونى على هذا أو تذكرونى أو كلاما يقرب من هذا لم أتحققه الآن لطول العهد به وبالجملة فالعلوم كلها متيسرة طوع اليد لمن حقق المهم من هذا الفن ان يسر ذلك المولى تبارك وتعالى بفضله له واما مع الحرمان والخذلان فيزلق الانسان بثوبه ويغص ويموت بريقه ولا حول ولا قوة الا بالله وهو حسبنا ونعم الوكيل

ص

وينحصر المقصود من هذا التأليف فى التعريفات ومبادیها والحجج ومبادیها ش

قد عرفت مما بسطناه فيما سبق أن المكتسب الذى يطلب علمه منحصر فى نوعين التصور والتصديق وان الطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصورات هى التعريفات والطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصديقات هى الحجج والتعريفات لا بد لها من اجزاء تتركب منها وهى الكليات الخمس وهو مرادنا بمبادیها وكذلك الحجج لا بد لها من اجزاء تتركب منها وهى القضايا وهو مرادنا أيضا بمبادیها فانحصر المقصود من هذا العلم فى تحقيق هذه المطالب الاربعة وبعد أن يحقق المتعلم ما يحتاج اليه من هذه المطالب الاربعة حفظا وفهما فليعرض عما لا يحتاج اليه ولا يتلف فيه جزء نفيسا من العمر وليشتغل بعد أن احكم آلة العقل بالعلوم الشرعية استفادة وافادة عملا وعملا بنية خالصة للدار الآخرة والفوز برضى المولى تبارك وتعالى وليحذر من الفضول ومالا يعنى وحب الرياسة جهده وليستعن بالمولى الكريم جل وعلا فلا حول ولا قوة الا به ولاجل انحصار المقصود من فن المنطق فى هذه المطالب الاربعة حصرنا نحن مقصودنا من هذا المختصر فى المهم منها وبانقضائه ينقضى التأليف والى هذا اشرنا بقولنا وينحصر المقصود من هذا التأليف فى التعريفات الى آخره وبالله تعالى التوفيق

ص

أما مبادى التعريفات فاعلم أولا ان الدلالة فهم امر من أمر وقيل هى كون امر بحيث يفهم منه أمر فهم أولم يفهم والدال ينقسم الى لفظ وغيره ودلالة كل منها تنقسم الى ثلاثة أقسام دلالة وضعية وعقلية وطبيعية ش

يعنى أن مبادى التعريفات وان كانت هى الكليات الخمس لما كانت لها الفاظ تدل عليها وبها يتصرف فى التعريفات احتيج أولا الى معرفة الدلالة واقسامها وما يعتبر منها فى فن المنطق ومالا يعتبر فلهذا قال فاعلم أولا أى قبل أن تعلم مبادى التعريفات التى هى الكليات الخمس وتفسيرنا أولا الدلالة بفهم أمر من أمر هو تفسير الاقدمين لها واعترضه بعض المتاخرين بأنه تفسير لوصف أمر بما هو وصف لغيره فان الدلالة وصف للامر الدال والفهم الذى فسرت به وصف لغيره وزعم ايضا أن الدلالة انما هى الحيثيه أى هى كون أمر بحيث يصح أن يفهم منه أمر سواء فهم منه ذلك الامر ام لا وجوابه أن هذا غلط نشا من تفصيل المركب فان الفهم الذى فسرت به الدلالة فهم مقيد بالمجرور من الذى هو الامر الدال بمعنى أن الدلالة هى كون أمر يفهم منه امر ولا شك أن الذى فهم منه أمر هو الامر الدال لا غيره والذى اتصف به غيره انما هو الفهم لا مر أى كونه فاهما له لا الفهم منه بمعنى انه فهم منه امر اذ الشخص فى هذا فاهم لا مفهوم منه وهذا كعين ماء تصفها بالشرب منها بمعنى انه شرب أو يشرب منها ولا شك ان الشرب بهذا المعنى وصف لها لا للشارب منها والشرب الذى اتصف به الشارب انما هو الشرب الذى أوجب له كونه شاربا لا مشروبا منه وأما الاعتراض بأن الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده وذلك يقتضى تقدم الدلالة على الفهم فكيف تفسر به فالجواب أن وصف الدال بالدلالة قبل الافهام انما هو بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة واعلم أن مرادهم بالدلالة الوضعية أن تكون الدلالة سببها الوضع وهو تعيين أمر للدلالة بنفسه أى من غير قرينة اذا كانت حقيقة أو بقرينة اذا كانت مجازا فالدلالة فيها اختيارية تتغير بتغير الوضع والدلالة الطبيعية والعقلية ليستا باختياريتين الا أن الطبيعية يمكن تغيرها والعقلية لا يمكن فيها التغير ص

فمثال دلالة غير اللفظ وضعا دلالة الاشارة المخصوصة مثلا على معنى نعم أولا ومثال دلالته عقلا دلالة التغير مثلا على الحدوث ومثال دلالته طبعا دلالة الحمرة مثلا على الخجل ومثال دلالة اللفظ وضعا دلالة الرجل مثلا على الذكر والمراة على الانثى ومثال دلالته عقلا دلالته مثلا على جرم يقوم به لاستحالة قيام اللفظ بنفسه ومثال دلالته طبعا دلالة الصراخ الضرورى مثلا على مصيبة ش

قوله

قوله فمثال دلالة اللفظ العقلية دلالته على جرم يقوم به لاستحالة قيام اللفظ بنفسه يعني لان اللفظ عرض والعرض يستحيل ان يقوم بنفسه وانما يقوم بالجرم وهذه الدلالة العقلية للفظ ليست خاصة بلفظ دون لفظ بل هي مشتركة بين جميع الالفاظ بل وبين جميع الاصوات وان لم تكن الفاظا بخلاف الدلالة الطبيعية والوضعية للالفاظ فانهما مختصان ببعض الالفاظ دون بعض وأما أقسام دلالة غير اللفظ فهي كلها خاصة ببعض الامور دون بعض ومراده بالصراخ الذي مثل به لدلالة اللفظ الطبيعية الصراخ الذي يتركب من الحروف حتى يكون لفظا وذلك موجود كثير عند غلبة الوجع والوقوع في المصايب وأما الصراخ العاري عن التقطع والحروف فليس بلفظ ص

فهذه ستة أقسام المعتبر منها في علم المنطق قسم واحد وهو دلالة اللفظ الوضعية ش

لما قسم الدال الى لفظ وغير لفظ وكان في كل منهما ثلاثة أقسام لزم ضرورة ان يكون مجموع الاقسام ستة خمسة منها لا تعتبر في فن المنطق وهي أقسام دلالة غير اللفظ الثلاثة وقسمان من أقسام دلالة اللفظ وهما الطبيعية والعقلية وقسم واحد معتبر وهو دلالة اللفظ الوضعية وانما اعتبر واهذا القسم لانضباطه وعموم فايدته في العقليات والنقليات والطبيعيات وغيرها والتعلم والتعليم ص

وهي تنقسم الى ثلاثة أقسام دلالة مطابقة وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له كدلالة لفظ الاربعة مثلا على ضعف اثنين ودلالة تضمن وهي دلالة اللفظ على جزء مسماه ان كان مركبا كدلالة الاربعة مثلا على اثنين نصفها أو واحد ربعها أو ثلاثة ثلاثة ارباعها ودلالة التزام وهي دلالة اللفظ على خارج عن مسماه لازما له لزوما ذهنيا بينا ش

يعني أن الدلالة اللفظية الوضعية فيها ثلاثة أقسام دلالة مطابقة ودلالة تضمن ودلالة التزام وجعلها كلها وضعية لاستناد جميعها للوضع الا أن الاولى استندت اليه بلا واسطة اذ المعنى المفهوم فيها من اللفظ هو عين المعنى الذي وضع له اللفظ أي عين له بالوضع الحقيقي أو المجازي ولهذا سميت مطابقة لمطابقة الفهم فيها للوضع وأما الدلالتان الاخريان فليس الوضع سببا لهما بل هو جزء سبب لان الوضع يوجب عند حضور اللفظ في الذهن فهم معناه المطابقي واذا حضر معناه المطابقي وكان مركبا حضر في الذهن جزء ذلك المركب من حيث أن فهم المركب موقوف على فهم جزئه واذا

نظرت الى الحقيقة وجدت السبب التام فى فهم الجزء هو فهم الكل سواء وضع للكل لفظ أولم يوضع وسواذكر اللفظ الموضوع أولم يذكر الا انه لما كان حضور اللفظ بالبال سببا فى فهم معناه وفهم معناه سببا فى فهم جزئه كان حضور اللفظ بالبال بالنسبة الى فهم الجزء سبب المسبب وافهم مثل هذا بعينه فى دلالة الالتزام فان حضور اللفظ بالبال لا اثر له مباشرة فى فهم اللازم بل بواسطة فهم الملزوم الذى وضع له اللفظ ولاحتياج هاتين الدلالتين الى مقدمة زايدة على المقدمة الوضعية اختلف فيهما هل هما وضعيتان نظرا للمقدمة الاولى الوضعية أوعقليتان نظرا للمقدمة الثانية العقلية أوالتضمنية وضعية لدخول الجزء فيما وضع له اللفظ والالتزامية عقلية لخروج اللازم عما وضع له اللفظ ثلاثة أقوال وقولى فى دلالة المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الذى وضع له يؤخذ منه أن سبب فهم المعنى فى دلالة المطابقة هو الوضع لتعليق الدلالة فيها على هذا الوصف المناسب وذلك يشعر بعليته فيخرج على هذا بمقتضى طرد التعريف فهم جزء المسمى الذى وضع له اللفظ وقد وضع أيضا الكل على سبيل الاشتراك اللفظى لكن انما فهم بسبب كونه جزء من المسمى لا بسبب كونه مسمى أيضا لذلك اللفظ فان هذا الفهم تضمن لامطابقة لان علته الجزئية لا الوضع أما اذا فهم ذلك الجزء بسبب كون اللفظ أيضا موضوعا له فان الفهم حينئذ يكون مطابقة لان علة الفهم حينئذ الوضع لا الجزئية وافهم مثل هذا فى تعريف دلالة التضمن ودلالة الالتزام لان العلة فى فهمهما الجزئية واللزوم وتعليق الدلالة فى تعريفهما على ذلك فلا يفسد طرد التعريف لفهم الجزء واللازم بسبب الوضع لهما وبهذا تعرف أن لا حاجة لما زاده الفخر فى تعريف التضمن والالتزام فقال بعد ذكر الجزء واللازم من حيث هو كذلك أى من حيث جزئه أولازمه والزم أن يزيد هذا القيد فى تعريف دلالة المطابقة وهذا كله انما احتيج اليه فى اللفظ المشترك بين الكل وجزئه أو بين المعنى ولازمه أما الاول فكالركعة تستعمل لمجموع المركب من القراة ومن الركوع ومن السجدتين وتستعمل للركوع وحده من غير قراءة ولاسجدتين فمن الاول ما رواه ابن عمر رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال صلاة الليل مثنى مثنى واذا اردت أن تنصرف فاركع ركعة توتر لك ما صليت ومن الثانى قوله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة فقد ادرك السجدة وأما الثانى وهو المشترك بين المعنى ولازمه فكالشمس فانها مستعملة فى القرص ومنه ما جاء فى حديث الشفاعة تدنوا الشمس وتستعمل فى ضوئها ومنه ما فى حديث الموطا فى بيان وقت صلاة النبى صلى

الله عليه وسلم العصر بقوله والشمس فى حجرتها قبل أن تظهر ويمكن أن يكون منه قوله تعالى ثم جعلنا الشمس عليه دليلا فان الظاهر أن المراد بالشمس الضوء لا القرص لان الذى يستلزم عادة الظل ضوء الشمس لا قرصها اذ لو غاب ضوؤها بسحاب أو نحوه لم ترتسم فى الارض لقائم ظل وتقييدنا دلالة التضمن بكون المسمى مركبا ودلالة الالتزام بكون اللزوم ذهنيا بينا تعرف بذلك أن بين كل واحدة من دلالتى التضمن والالتزام وبين دلالة المطابقة عموما وخصوصا باطلاق كلما وجدت دلالة التضمن أو الالتزام وجدت دلالة المطابقة لاستنادهما اليها على ما تقدم ولا يلزم من وجود دلالة المطابقة وجودهما لامكان أن يوضع اللفظ لمعنى بسيط لا لازم له بينا وبين دلالة التضمن والالتزام عموم وخصوص من وجه يجتمعان اذا كان المسمى مركبا وله لازم ذهنى بين وتنفرد دلالة التضمن اذا كان المسمى مركبا ولا لازم له بينا وتنفرد دلالة الالتزام اذا كان المسمى بسيطا وله لازم بين وبالله تعالى التوفيق ص

والمراد باللزوم البين أن يكون المسمى كلما فهم من اللفظ فهم ذهنا لازمه سواء لازم فى الخارج كالزوجية المفهومة ذهنا من الاربعة وهو اللازم المطلق أو لم يلازم كالبصر المفهوم ذهنا من العمى فان لازم فى الخارج عن الذهن فقط كالسواد للغراب لم يطلق فى علم المنطق على فهمه من اللفظ الموضوع لملزومه دلالة التزام ش

اعلم أن للزوم فى اصطلاح أهل المنطق ينقسم الى بين وغير بين فالبين ما يلزم فيه من تصور الملزوم واللازم معا العلم باللزوم وغير البين ما لا يلزم فيه من تصور الملزوم واللازم معا العلم باللزوم ومثاله الاعداد باعتبار ما يلزمها من التمام والزيادة والنقصان والجزم باعتبار ما يلزمه من الحدوث ونحو ذلك مما هو كثير والبين قسمان ذهنى وغير ذهنى فالذهنى هو الذى يلزم فيه من تصور الملزوم العلم بلازمه ومثاله الشجاعة للاسد والزوجية للاربعة والفردية للثلاثة وغير الذهنى هو البين الذى لا يلزم فيه من مجرد تصور الملزوم العلم باللزوم بل حتى ينضم الى ذلك تصور اللازم فيكفيان حينئذ فى العلم باللزوم ومثال ذلك مغايرة الانسان للفرس ومغايرة زيد لعمرو مثلا فان مغايرة الانسان للفرس أمر لازم للانسان لكن من تصور الانسان لا يلزمه بمجرد ذلك أن يخطر بباله مغايرته للفرس بل قد يتصور الانسان وهو غافل عن الفرس جملة فكيف عن مغايرته اياه نعم لو خطر بباله مع تصوره الانسان أمغاير هو للفرس أم لا لجزم ذهنه قطعا بلزوم هذه المغايرة له من غير أن يحتاج فى ذلك الى واسطة وكذا الحال فى مغايرة زيد لعمرو والذهنى أيضا ينقسم الى لزوم فى الذهن والخارج معا كلزوم

الزوجية للاربعة ويسمى اللازم فى هذا اللازم المطلق لعدم تقييد لزومه بذهن أوخارج ولزوم فى الذهن فقط دون الخارج كلزوم بعض الاضداد لاضدادها فى الذهن مع منافاته اياها فى الخارج كلزوم البصر للعمى والحركة للسكون فانك مهما تصورت العمى لم تتصور منه الا سلب البصر وكذلك السكون انما يتصور منه سلب الحركة ومثل بعض المشايخ اللزوم فى الذهن دون الخارج بما اذا رأيت شخصا فى سن الشباب أو الكهولة لابسا الثوب كذا ونحو ذلك من الصفة العارضة الزايله ثم غاب عنك ذلك الشخص مع حياته أوموته السنين الكثيرة بحيث يبلى ان كان ميتا أو يهرم ان كان حيا فانك بعد ذلك كله متى تصورته لم تتصوره الا متصفا بالصفة التى كنت رأيته عليها فتتصور شبو بيته أو كهوليته وثوبه الخاص الذى كنت رأيته به فصارت تلك الصفة وتلك الثياب لازمة لذلك الشخص فى ذهنك وفى ذهن من رآه رؤيتك مع أن شيأ منها غير لازم له فى الخارج بل قد فارقته وتجرد عنها وقد ذهب كثير من أهل المنطق الى تفسير اللزوم البين بالذهنى وهو ما يلزم فيه من تصور الملزوم العلم بلازمه وعلى هذا المذهب مررنا فى مختصرنا لقولنا والمراد بالزوم البين أن يكون المسمى الخ وعلى هذا يكون وصفنا الذهنى فيما سبق بالبين ليس للتخصيص بل لايضاحه وكشف معناه وتمثيلنا اللازم الخارج بسواد الغراب ليس بمتعين ونظيره الحدوث للاجرام وكل لازم ليس ذهنيا على ما تقدم فى تفسير الذهنى قوله لم يطلق فى علم المنطق الخ يعنى وأما فى فن الاصول أوفى فن البيان فانهم لا يشترطون فى دلالة الالتزام أن يكون اللزوم ذهنيا بل مطلق اللزوم بأى وجه كان بذلك كثرت الفوائد التى يستنبطونها بدلالة الالتزام من ألفاظ القرآن والسنة وألفاظ أئمة المسلمين وبالله تعالى التوفيق ص

وفى كون اللزوم الذهنى شرطا فى دلالة الالتزام أوسببا قولان للاكثر وابن الحباب بناء على أن الدلالة الفهم أو الحيثية ش

يعنى انه اختلف فى كون اللزوم الذهنى شرطا أوسببا على قولين الاكثر على انه شرط فيلزم من عدمه عدم دلالة الالتزام ولا يلزم من وجوده وجودها ولا عدمها وذهب ابن الحباب الى انه سبب وعليه فيلزم من وجوده وجود دلالة الالتزام ومن عدمه عدمها وبنا الشيخ ابن عرفة القولين على الخلاف السابق فى تفسير الدلالة فمن جعلها فهم المعنى من اللفظ كما هو رأى الخونجى والاثير والاقدمين لزم أن يكون اللزوم الذهنى عنده شرطا فى دلالة الالتزام لان دلالة الالتزام على هذا الرأى يكون معناها فهم اللازم الذهنى من اللفظ الموضوع لملزومه ومن البين أن اللزوم الذهنى الذى

ثبت لهذا اللازم يلزم من عدمه عدم فهم ذلك اللازم من اللفظ ولا يلزم من وجوده وجود فهمه ولا عدمه اذ اللزوم الذهني ثابت لذلك اللازم قبل سماع اللفظ الموضوع لملزومه ولا فهم حينئذ لذلك اللازم من اللفظ لتوقف فهمه على سماع اللفظ الموضوع لملزومه مع المعرفة بالوضع فقد انطبق حد الشرط على اللزوم الذهني اذا فسرنا الدلالة بالفهم من اللفظ وأما قول ابن الحباب فهو مبني على أن الدلالة الحيثية أي تهيئة اللفظ الموضوع لمعنى لان يدل عند سماع ذكره على لازم معناه وو جه ذلك أن اللزوم الذهني بين المسمى و بين أي معنى كان على هذا القول يلزم من وجوده وجود الحيثية التي فسرت بها الدلالة أي يلزم منه أن يكون اللفظ بحيث اذا ذكر فهم منه لازم مسماه كما انه يلزم من عدم اللزوم الذهني عدم الدلالة التي فسرت بالحيثية اذ لا يتصف اللفظ حينئذ بأن يكون بحيث اذا ذكر فهم منه ذلك المعنى وهذا البناء من الشيخ رحمه الله واضح حسن لم أر من تعرض له وقولنا بناء الى آخره هو مع ما قبله لف ونشر مرتب فالفهم راجع للشرط والحيثية راجعة للسبب و بالله تعالى التوفيق ص

ثم اللفظ ينقسم الى مركب وهو ما دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصوده والى مفرد وهو ما ليس كذلك ش

هذا تقسيم اللفظ باعتبار دلالته التركيبية والافرادية فذكر انه ينقسم الى مركب ومفرد وعرف المركب بأنه اللفظ الذي دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة والمفرد بأنه ما ليس كذلك وهو اللفظ الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة وهو معنى قولنا ما ليس كذلك فمثال الاول قولنا مثلا زيد قائم فان جملة هذا اللفظ يدل على معنى تركيبي وهو كون زيد حصل له القيام أو يحصل له في الماضي أو الحال أو المستقبل وجزء هذا اللفظ وهو زيد مثلا يدل على جزء هذا المعنى الذي هو ذات زيد وكذا قولنا عبد زيد ونحوه مما لم يقصد به العلمية فان جزء هذا اللفظ وهو عبد مثلا يدل على مطلق عبد غيره مقيدا باضافة الى زيد ولا غيره وذلك جزء من المعنى المركب الذي هو عبد مقيد باضافة الى زيد ومثال المفرد لفظ زيد مثلا فانه يدل على ذات زيد ولا جزء فيه يدل على جزء من ذات زيد فقولنا في حد المركب ما دل لفظة ما واقعة على اللفظ وهو جنس في الحد وقولنا دل توطئة لما بعده و يمكن أن يحترز به مع ذلك من اللفظ المهمل كديز ونحوه على رأي من يسميه لفظا وقولنا جزؤه يخرج ما لا جزء له أصلا كباء الجر ولامه وما له جزء لكن لا دلالة لشيء من أجزائه نحو زيد رجل وقولنا على جزء معناه يخرج ما له جزء وجزئه دلالة لكن لا على جزء معنى اللفظ الذي تركب منه نحو ابكم فان

جزءه وهو اب يدل على ذات متصفة بالابوة وكذلك جزؤه الآخر وهو كم يدل على سؤال
عن عدد أو على اخبار بكثرة لكن لا واحد من هذين المدلولين بجزء من معنى ابكم ويخرج
أيضا نحو بعلبك مما ركب من الاعلام تركيب مزج وقولنا دلالة مقصودة يخرج
نحو عبد الله وامرئ القيس علمين فان كل واحد منهما له جزء يدل على جزء معنا لكن
دلالة غير مقصودة أما عبد الله فيدل عبد منه على مطلق العبودية وهو جزء حاصل
لكل شخص حادث فان كل شخص فهو عبد لله هذا الجزء المادى لهذا اللفظ وأما جزؤه
الصورى وهو الاضافة الى المكتوبة أعنى اسم الله الاعظم فيدل أيضا على تقييد
العبودية بالاضافة الى الله سبحانه وذلك أيضا جزء ثابت لكل حادث فقد دل أيضا
هذا الجزء من لفظ عبد الله على جزء معناه هذا ان قلنا بعدم اشتراط كون الاجزاء
فى المركب مادية وأما ان اشترطناه فانه انما يحتاج الى التحرز من الجزء الاول المادى
فقط وأما امرئ القيس فجزؤه وهو أمرء يدل على مطلق الرجولية وهى جزء حاصل
للرجل المسمى بما دل على رجولية له مقيد بالاضافة الى القيس وقد يعترض بمثل
هذه الاعلام الاضافية والاعلام اللقبية والكنى على طرد حد المركب حيث يقصد
واضعها مع العلمية دلالة أجزائها على معنى تركيبى وجد فى مسماها كان يسمى ابنه عبد
الله لكونه عبد المولى تبارك وتعالى ويسمى رجلا بأبى محمد لان له ولدا اسمه محمد
ويسميه نور الدين او شمس الدين أو حجة الاسلام لكونه من أئمة المسلمين المهتدى بهم
فلو زيد فى حد المركب بعد قولهم دلالة مقصودة الوصف بخالصة فيقولون ما دل جزؤه
على جزء معناه دلالة مقصودة خالصة أى لم تشبها علمية لصح طرد حد المركب وعكس
حد المفرد فتأمل ذلك والله الموفق واذا عرفت حد المركب وما أخرج كل جزء من
أجزائه عرفت منه حد المفرد وما دخل فيه من الاقسام ومجموع ما دخل فيه أربعة
أقسام اللفظ الذى لا جزء له أصلا كباء الجر ولامه وماله جزء ولا دلالة له أصلا كزيد
وماله جزء له دلالة على غير معنى ذلك اللفظ كباكم وانسان وبعلبك وماله جزء له دلالة
فى ذلك المعنى بغير قصد كحيوان ناطق مجموعه علم على شخص وعلى ما ظهر لنا من الزيادة
فى حد المركب يدخل فى المفرد قسم خامس وهو ما دل جزؤه على جزء معناه دلالة
مقصودة لكن ليست خالصة بل مضافة الى العلمية كعبد الله علما وحجة الاسلام علما
على أبى حامد الغزالى رضى الله تعالى عنه فالاقسام كلها على الزيادة التى زدناها
فى حد المركب ستة واحد منها مركب وخمسة مفردة وبدون تلك الزيادة خمسة
واحد مركب وأربعة مفردة وأورد على طرد حد المفرد المهمل بناء على انه يسمى

لفظ فانه يصدق عليه انه لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة مع انه لا يسمى مفردا وقد يجاب عنه بأن الالف واللام فى اللفظ المقسم الى مركب ومفرد للعهد والمعهود اللفظ الدال بالوضع فيقدر الدال فى تعريف كل من القسمين وانما قدمنا تعريف المركب على تعريف المفرد لكون تعريف المركب بالايجاب وتعريف المفرد بسلبه ولا يعقل سلب أمر الا بعد تعقل ذلك الامر المسلوب فان قيل المفرد جزء المركب وفهم الجزء سابق على فهم المركب منه فلو انعكس الامر كما ذكرتم لزم الدور فالجواب أن المفرد جزء المركب من حيث ذاته لا من حيث كونه مفردا فيلزم أن يسبق على تعقل المركب تعقل ذات كل جزء من أجزائه عارية عن وصف الافراد وأما تعقله من حيث اتصافه بالافراد فالامر بالعكس وانما يتعقل هذا المعنى فيه بعد تعقل معنى المركب واعلم أن من أهل المنطق من يسمى اللفظ الذى يدل جزؤه على معنى ليس جزؤه معناه بالمزكب كعبلك ويسمى اللفظ الذى يدل جزؤه على جزء معناه نحو زيد قائم بالمؤلف والقول فتكون الاقسام عنده ثلاثة مفرد ومركب ومؤلف والذى عند أكثر المتأخرين أن القسمة ثنائية وان المركب والمؤلف والقول ألفاظ مترادفة وقد نص على ذلك ابن سينا وبالله تعالى التوفيق ص

وهو مشترك ان تعدد مسماه كعين ومنفرد ان اتحد كانسان ورجل ش

يعنى أن اللفظ المفرد الذى عرفت حده فيما سبق ينقسم الى مشترك وهو اللفظ الذى تعدد مسماه أى له معان اثنان فأكثر سمى به كل واحد منها والى منفرد وهو اللفظ الذى اتحد مسماه أى لم يوضع الا لمعنى واحد فمثال الاول العين فانها وضعت لمعان متعددة كالعين الباصرة والعين الجارية وعين الذهب وعين الفضة ومثال الثانى لفظ انسان ولفظ رجل فان الانسان وضع لمعنى واحد وهو معنى الحيوان الناطق والرجل وضع لمعنى الذكر من جنس العقلا فان قيل قد تتعدد ما يطلق عليه انسان ورجل فانهما يطلقان على زيد وعمرو وخالد وغيرهم كما تعدد ما يطلق عليه عين من الجارية والباصرة وغيرهما وقد حكموا بأن عينا لفظ مشترك والانسان والرجل لفظان مفردان فما الفرق فالجواب أن لفظ انسان ولفظ رجل لم يتعدد مسماهما وانما تعدد افراد مسماهما ولم يتعدد مسماهما اذ هو واحد ولم يوضعا لزيد بخصوصه ثم لعمرو بخصوصه ثم لخالد بخصوصه وانما وضعا لمعنى واحد الا أن ذلك المعنى لما كان كليا يوجد فى افراد كثيرة اطلقا على تلك الافراد من حيث وجد فى كل واحد منها المعنى الذى وضعا له وسمى بهما لا من حيث أن تلك الافراد وضعا لخصوص كل واحد منها

ولفظ العين انما يطلق على الجارية والباصرة وغيرهما لوضعه لكل واحد من تلك
الاشياء بخصوصه ولم يوضع لمعنى واحد هو قدر مشترك بينهما كما في لفظ انسان
ورجل فان قلت لفظ أسد قد تعدد وضعه فانه موضوع للحيوان المفترس وللرجل
الشجاع وليس موضوعا للقدر المشترك بينهما ومع ذلك لا يسمونه مشتركا فعلى هذا
يفسد طرد حدكم للمشترك وعكس حدكم للمترادف فالجواب أن المسمى عندهم مغاير للمعنى
فان مسمى اللفظ ما وضع له اللفظ وضعا حقيقيا لا يحتاج الى قرينة ومعنى اللفظ ما يعنيه
المتكلم باللفظ كان مسمى له وهو المعنى الحقيقي أو غير مسمى له وبينه وبين مسماه علاقة
وهو المعنى المجازي أو لا علاقة وهو الغلط فان الذي تعدد في الاسد المعنى لا المسمى اذ
مسماه واحد وهو الحيوان المفترس والرجل الشجاع ليس مسمى له وانما هو معنى يصح
أن يستعمل فيه لفظ الاسد لعلاقة بينه وبين مسماه وبالله تعالى التوفيق ص

والمفرد اما كلي ان لم يمنع تصوره من صدقه على كثيرين كانسان وحيوان وهو متواطئ
ان استوى في افراده كالمثالين ومشكك ان اختلف فيها كالبياض والنور واما جزئي
ان منع كزيد وعمرو ش

يعني أن المفرد ينقسم باعتبار تشخص مسماه وعدم تشخصه الى قسمين جزئي وكلي
أما الكلي فهو اللفظ المفرد الذي لا يمنع تصور مسماه من صدقه على افراد كثيرة
أي لا يمنع تعقل مدلوله من حمله حمل مواطأة لاحمل اشتقاق على افراد كثيرة لعدم
التشخص في ذلك المدلول ومثاله انسان وحيوان فان مدلول كل واحد منهما
لا اختصاص له بذات معينة حتى يمتنع صدقه على غيرها بل الاول وهو الانسان وضع
لمطلق حقيقة الحيوان الناطق ولا شك أن هذه الحقيقة من حيث مجرد تعقلها لا يمتنع
أن توجد في افراد كثيرة يصح أن يحمل لفظ انسان عليها حمل مواطأة أي يحمل عليها
بنفسه من غير أن يحتاج الى اشتقاق منه ولا اضافة فتقول زيد انسان وعمرو انسان
وخالد انسان وهكذا في كل فرد وجد فيه مدلوله وافهم مثل هذا في الحيوان سواء
بسواء واحترزنا بحمل المواطأة من مثل العلم والبياض فان العلم لا يمنع تصور حقيقته
من وجودها في أشخاص كثيرة كمالك والشافعي ونحوهما ومع ذلك لا يصح أن يحمل
العلم بنفسه على تلك الافراد فلا يقال مالك بن أنس علم ولا الشافعي علم بل انما يتوصل
الى حمله على تلك الافراد بالاشتقاق منه أو الاضافة فيقال مالك عالم أو مالك ذو علم
فاذا ليس العلم كليا بالنسبة الى الاشخاص المتصفين بالعلم لعدم صدقه عليها أي حمله

عليها حمل مواطأة أى حملا عليها بنفسه من غير اشتقاق ولا اضافة وانما هو كلى بالنسبة
الى علم الفقه والنحو والبيان والكلام ونحوها لانه يحمل على كل واحد منها حمل
مواطأة فيقال الفقه علم والنحو علم والبيان علم والكلام علم وافهم مثل هذا فى البياض
فانه كلى بالنسبة الى بياض الشمس والقمر والنجم والثلج والعاج ونحوها لحمله
عليها حمل مواطأة وليس كليا بالنسبة الى الذوات التى وجد فيها البياض لانه لا يحمل
عليها الا حمل اشتقاق أو اضافة ولهذا لما كان الحمل مشتركا بين حمل المواطأة والاشتقاق
عدلوا فى حد الكلى عنه الى لفظ الصدق الذى هو خاص بحمل المواطأة واذا عرفت
أن معنى الكلى هو الذى لا يمنع مدلوله بمجرد تعقله من صدقه على كثيرين ولم يشترطوا
فيه وجود ما يصدق عليه ولا امكانا ولا كثرة ولا قلة عرفت انه يصدق على أقسام
ستة بحسب التقسيم العقلى وان كان بعض الاقسام لا يتصور فيه الوجود أو لا يتصور
فيه التعدد على مذهب أهل الحق الا أن المانع من تصور وجوده أو تعدده ليس تعقل
مدلول الكلى وانما هو برهان آخر ولا يمتنع اطلاق الكلى الا على ما كان فيه
مجرد تصور مدلوله وحده هو المانع من التعدد كما فى زيد وعمرو ونحوهما ووجه
انقسام الكلى الى هذه الاقسام الستة أن الكلى اما أن لا يوجد من افراده شئ
أو يوجد منها واحد فقط أو يوجد منها كثير وكل واحد من هذه الاقسام الثلاثة فيه
قسمان لان الكلى الذى لم يوجد من افراده شئ ينقسم الى ما يمكن وجوده كبحر من زئبق
والى ما لا يمكن كالجمع بين الضدين والذى وجد من افراده فرد واحد فقط ينقسم الى
ما يمكن فيه التعدد كالشمس فانها كلى وضعت للجرم السماوى المضئ بالنهار ولم يوجد
من افراد هذه الحقيقة الا فرد واحد مع امكان أن يكثر الله سبحانه من افراد هذه
الحقيقة مثل ما كثر من افراد النجم حتى تتشعشع الآفاق بكثرة ضوء الشمس تشعشعا
لا يستطاع معه التصرف عادة و يحترق معه كل شئ عادة فسبحان المولى اللطيف الخبير
الرؤف الرحمن الرحيم والى ما لا يمكن فيه التعدد أصلا كالاله والخالق والرازق
والمحيى والمميت ونحوها فانها ألفاظ كلية لا يمنع مجرد تعقل مدلولاتها من التعدد
الا انه قام البرهان القطعى عقلا ونقلا على استحالة وجود مدلولاتها لغير مولانا
تبارك وتعالى وأنه جل وعلا المنفرد بمعانيها وحده وهذه الوحدة الواجبة عقلا ونقلا
لهذه المعانى لا تقدح فى اطلاق الكلى عليها لان الوحدة لم تعرف من جهة مجرد تعقلها
وانما عرفت من برهان آخر وقد تعقلت جاهلية العرب والمبتدعة هذه المعانى ولم يمنعهم
تعقلها من اعتقاد الشركة والتعدد فيها حين ضلوا عن برهان استحالة الشركة فيها

والتعدد وبالجملة انما يقدح فى اطلاق الكلى أن يكون مجرد تعقل المدلول وحده مانعا من التعدد كما فى زيد وعمرو أما اذا كان المانع غيره فلا وأما الكلى الذى وجد من افراده كثير فهو ينقسم الى ما تناهت افراده كالانسان والحيوان ونحوهما عند أهل الحق والى ما لا يتناهى كالزمان أو الحركة وغيرهما عند الفلاسفة القائلين بحوادث لا أول لها وهذا القسم باطل باجماع أهل الحق ومن اعتقده فهو كافر لكن المانع من صحته ليس مجرد تعقل مدلول الزمان او الحركة ونحوهما بل المانع من صحته البراهين القطعية التى دلت على استحالة حوادث لا أول لها فهذه أقسام الكلى بحسب التقسيم العقلى واذا عرفت أن معنى الكلى هو الذى لا يمنع مجرد تعقل مدلوله من صدقه على كثيرين عرفت أن الجزئ مقابله وهو الذى يمنع مجرد تصور مدلوله من صدقه على كثيرين كزيد وعمرو ونحوهما من الاعلام الموضوعة لمتشخص لا يقبل التعدد ثم الكلى ينقسم أيضا الى قسمين متواطى ومشكك فالمتواطى هو الكلى الذى استوى فى افراده ولم يتفاوت فيها بقوة ولا ضعف كالانسان والحيوان فان افرادهما لا يزيد بعضها على بعض فى حقيقة انسانية ولا حيوانية وما يقع بين افرادهما من التفاوت ففى أمر خارج عن حقيقتهما والمشكك هو الكلى الذى اختلف فى افراده بالقوة والضعف كالبياض والسواد ونحوهما فان بياض الشمس أقوى من بياض السراج ونحوه وسواد الغراب أقوى من سواد الثوب ونحوه وأما الجزئ فينقسم الى قسمين ما وضع لمتشخص فى الخارج عن الذهن كزيد ونحوه ويسمى علم شخص وما وضع لحقيقة باعتبار تشخصها فى الذهن كاسامة ويسمى علم جنس وقد مررنا فى تقسيمنا الجزئ الى هذين على اختصاص الجزئ بالعلم وان الضمائر والموصولات واسماء الاشارات ونحوها ليست جزئية لانها فى أصل وضعها كلية وانما عرضت لها الجزئية عند الاستعمال بواسطة أمور صاحبتها وبالله تعالى التوفيق ص

ويسمى هذا جزئيا حقيقيا وهو اما علم شخص ان تشخص مسماه خارجا كزيد واما علم جنس ان تشخص ذهنا كاسامة ويطلق الجزئ أيضا على كل ما اندرج تحت كلى ويسمى هذا جزئيا اضافيا وهو أعم مطلقا من الجزئى الحقيقى ش

يعنى أن هذا الجزئى وهو الذى يمنع تصور مسماه من صدقه على كثيرين يسمى فى اصطلاحهم الجزئى الحقيقى وانه ينقسم الى علم شخص وعلم جنس وقد سبق بيانهما فى شرح النص الذى قبل هذا وان الجزئى يطلق أيضا على كل مفهوم مندرج تحت

كلى سواء كان فى نفسه جزئيا حقيقيا أو كليا فيصدق على الانسان بهذا الاعتبار الثانى أنه جزئى لانه يندرج تحت كلى بل تحت كليات كثيرة فيندرج تحت الحيوان وتحت الجسم وتحت الجوهر وتحت الموجود وتحت المعلوم وتحت الممكن وغير ذلك فهو جزئى بهذا الاعتبار الثانى وليس جزئيا حقيقيا لانه لا يمنع تصور معناه من صدقه على كثيرين والجزئى بالاعتبار الثانى يسمى الجزئى الاضافى وهو اعم مطلقا من الجزئى الحقيقى اى الجزئى الحقيقى فرد من أفراده لانه يصدق عليه وعلى الكلى الذى اندرج تحت كلى فيلزم على هذا أن كل جزئى حقيقى فهو جزئى اضافى لانه لابد أن يندرج تحت كلى لانه لا يخلو أما ان يكون موجودا أو معدوما فان كان موجودا اندرج تحت الكلى الذى هو الموجود وان كان معدوما اندرج تحت الكلى الذى هو المعدوم وليس كل جزئى أضافى جزئيا حقيقيا لما عرفت قبل هذا فى الانسان (فايدة) اعلم أن كل معقولين لابد ان يكون بينهما احدى نسب أربع وهى التباين والمساواة والعموم والخصوص المطلق والعموم الخصوص من وجه وبرهان الحصر أن المعقولين أما ان لا يفترقا البتة أو لا يجتمعا البتة أو يجتمعا تارة ويفترقا اخرى فان لم يفترقا البتة فهما المتساويان كالانسان والناطق وأن لم يجتمعا البتة فهما المتباينان كالانسان والحجر أى كلما وجد أحدهما فى ذات انتفى عنها الآخر وان كان يجتمعان تارة ويفترقان اخرى فاما ان يفترقا من الطرفين اعنى أن يفارق كل واحد منهما الآخر أو يفترقا من أحد الطرفين فقط أى يوجد أحدهما دون الاخر ولا يوجد الاخر دونه فان افترقا من الطرفين فهما اللذان بينهما العموم والخصوص من وجه كالانسان والاسود وان افترقا من أحد الطرفين دون الاخر فهما اللذان بينهما العموم والخصوص المطلق فالذى يفارق منهما صاحبه اعم مطلقا لانه يوجد مع صاحبه ومع غيره فصار يزيد على صاحبه بتلك الافراد التى يوجد فيها بدون صاحبه والذى لا يفارق صاحبه اخص مطلقا لانه لا يوجد الا مع صاحبه فلا أفراد له يزيد بها على صاحبه بل هو فرد من أفراد صاحبه ومثاله الحيوان مع الانسان واعلم أن المتساويين نقيضاهما متساويان ابدا والمتباينان نقيضاهما لا يكونان متساويين ولا بينهما عموم وخصوص مطلق وانما يكون بينهما ابدا التباين كالانسان ولا ناطق أو العموم والخصوص من وجه كالانسان ولا حيوان وكذلك اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه لا يكون نقيضاهما الا متباينين كحيوان ولا انسان أو بينهما عموم وخصوص من وجه كالانسان

والاسود وأما المفهومان اللذان بينهما عموم وخصوص مطلق فيلزم ان يكون بين نقيضيهما عموم مطلق كذلك لكن على التعاكس فنقيض الاعم اخص مطلقا ونقيض الاخص اعم مطلقا وبالله تعالى التوفيق ص

والكلى ينقسم الى خمسة اقسام الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام ش

هذه الكليات الخمس التى هى مبادى التعريفات ووجه انقسام الكلى اليها أن الكلى أما ان يكون خارجا عن ماهية أفراده أولا والثانى اما ان يكون تمام ماهيتها بحيث لا يكون فى حقيقة كل واحد منها جزء زايد على حقيقة ذلك الكلى واما ان يكون ذلك الكلى جزأ من حقيقة أفراده بحيث تكون ماهية كل فرد منها مركبة من ذلك الكلى ومن شئ آخر ثم هو اما ساولها وأما أعم فهذه ثلاثة أقسام يسمى الاول منها النوع الحقيقى والثانى الفصل والثالث الجنس وأما القسم الاول وهو الكلى الخارج عن ماهية أفراده فاما أن يختص بما تحت حقيقة واحدة أولا فان اختص فهو الخاصة والا فهو العرض العام فهذه خمسة أقسام وهى الكليات الخمس وبالله تعالى التوفيق ص

فالجنس ما صدق فى جواب ماهو على كثيرين مختلفين بالحقيقة كحيوان ش

ينبغى أن نقدم قبل التعرض لشرح الكلام مقدمة اعلم أن السايل عن امر تارة يسئل عن تمام حقيقته وتارة يسئل عن تميزه عن شئ التبس به واللفظ الموضوع للسؤال عن تمام الحقيقة لفظة ما والموضوع للسؤال عن التميز لفظة أى ثم السائل عن تمام الحقيقة قد يسأل عن حقيقة متشخص وقد يسأل عن حقيقة كلى وعلى كلا التقديرين فاما أن يسأل عن واحد أو عن متعدد فهذه أربعة أقسام عليها تكلم اصحاب هذا العلم ومنها يفهم حكم ما بقى من الاقسام الممكنة مثال السؤال عن حقيقة شخص واحد ماهو زيد وعن حقيقة شخصين ماهو زيد وعمرو وعن حقيقة كلى واحد ماهو الانسان وعن حقيقة كلى متعدد ماهو الانسان والفرس وأما جواب هذه الاسئلة فلابد أن يكون ببيان الحقيقة المسئول عنها اما اجمالا أو تفصيلا فالاجمال اذا كان السؤال عن شخص أو اشخاص او عن كلين أو عن شخص وكلى وحينئذ قد يكون الجواب أعم من المسؤل عنه فان السائل اذا قال ماهو زيد مثلا انما يجاب بالنوع الذى هو حقيقة هذا الشخص اذ عن الحقيقة سأل ولاشك أن النوع اعم منه فقد صارت حقيقة زيد أعم من ذاته وهكذا حقيقة كل شخص اعم

ابدا

ابدا من ذاته فان ذاته انما تشخص بعوارض تعرض لحقيقته زايدة عليها ويقع الجواب أيضا اعم من السؤال اذا كان السؤال عن متعدّد وان لم يكن عن متشخص نحو قوله ما الانسان والفرس فان السائل ها هنا انما سأل عن تمام الحقيقة المشتركة بينهما فاذا أجيب بتلك الحقيقة بأن يقال هما الحيوان فقد أجيب بما هو اعم من كل واحد منهما ولا يجاب فى ذلك ابدا الا بالجنس الاقرب اليهما وأما الجواب بالتفصيل فانما يكون اذا وقع السؤال عن كلى واحد نحو ما الانسان فيجاب بتفصيل اجزائه مطابقة أو تضمنا حتى لا يبقى منها شئ فيقال هو الحيوان الناطق وهذا الجواب هو الحد التام وانما لم يفصلوا فى اجوبة غير هذا السؤال كالسؤال عن الشخص أو الاشخاص لانه كما احتمل عندهم ان يكون السائل قصد الى السؤال عن تفصيل حقايقها احتمل أيضا ان يكون قصد الى السؤال عما ينقع له الحقيقة عما خالطها من العوارض ولبسها عليه وتكون الحقيقة عنده معلومة لو جردت عما خالطها من العوارض وهم ابدا فى هذا الباب يقتصرون فى الجواب على قدر الحاجة والضرورة فاذا أجيب السائل بشئ يجهل حقيقته لم يضره أن يسأل عن حقيقته ثانيا ويجاب عن ذلك والحاصل أن الاسئلة بما هو وأن كثرت فجوابها منحصر فى ثلاثة أقسام جواب لا يكون الا اذا كان السؤال عن واحد كلى ولا يكون حالة التعدّد وهو الجواب بالحد وجواب لا يكون الا عند السؤال عن متعدّد عن كليين مختلفى الحقيقة أو شخصين أو شخص وكلى كذلك ولا يكون عن مفرد وهو الجواب بالجنس وجواب يكون عن السؤال عن مفرد شخصى أو اشخاص متحدة الحقيقة أو صنف أو اصناف كذلك وحدها أو مع الشخص او الاشخاص المتفق جميعها فى حقيقة واحدة وهو الجواب بالنوع الحقيقى واذا فهمت هذه المقدمة فقولنا فى حد الجنس ما صدق جنس وقولنا فى جواب ما هو يخرج الفصل مطلقا والخاصة مطلقا والعرض العام وقولنا على كثيرين يخرج الحد وقولنا مختلفين بالحقيقة يخرج النوع الحقيقى (تنبيه) من الالفاظ المتداولة فى هذا الموضع عند أهل المنطق قولهم المقول فى جواب ما هو وقولهم المقول فى طريق ما هو وقولهم الداخل فى جواب ما هو وأما قولهم المقول فى جواب ما هو فمعناه المحمول فى جواب ما هو فلفظ المحمول والمقول مترادفان فى اصطلاح أهل هذا الفن وأما المقول فى طريق ما هو فيريدون به كل واحد من اجزاء المحدود المصرح باسمائها فى حده نحو الحيوان أو الناطق من قولنا فى حد الانسان هو الحيوان

الناطق فالحيوان جزء من المحدود الذى هو الانسان وقد صرح باسمه فى الحد ومثله الناطق وأما الداخل فى جواب ماهو فيريدون به اجزأ المحدود التى لم يدل عليها فى الحد بالمطابقة بل دخلت فيه بدلالة التضمن كالجسم والنامى والمتحرك بالارادة فان كل واحد من هذه جزء من الانسان ولم يصرح به مطابقة فى حده السابق لكن صرح فيه بالحيوان وهذه الاجزاء داخلة فيه بالتضمن فليكن على ذكر منك معانى هذه الاصطلاحات فهى متداولة بينهم كثيرا وبالله تعالى التوفيق ص

والنوع ماصدق فى جواب ماهو على كثيرين متفقين بالحقيقة كانسان ش

قوله ماصدق أى حمل واخبر به وهو جنس فى الحد وقوله فى جواب ماهو يخرج الفصل والخاصة والعرض العام وقوله على كثيرين يخرج الحد وقوله متفقين بالحقيقة يخرج الجنس فأنه لا يقال الا على كثيرين مختلفين بالحقيقة والمراد بكونه مقولا أى صادقا على كثيرين انه صادق ومقول عليها جمعت فى السوال أو افرد بعضها وقرينة ذلك كونها موصوفة بالاتفاق فى الحقيقة وما انما يسأل بها عن تمام حقيقة المسؤل عنه وهى واحدة هنا فى جميع الافراد فالذى يجاب به اذا عن المتعدد من هذه الافراد هو بعينه الذى يجاب به عن الواحد منها فيصح اذا أن يجاب بالنوع فى السوال بما هو عن الشخص الواحد وعن الشخصين وعن الاشخاص وعن الصنف الواحد منها وعن الصنفين وعن الاصناف وحدها أو مضمومة الى الشخص أو الشخصين أو لاشخاص والظاهر أن السؤال بما هو اذا أفرد عن الصنف أو الصنفين أو الاصناف أن يجاب فيه بالنوع موصوفا بالوصف الذى امتاز به ذلك الصنف عن سائر الاصناف ان كان السؤال عن صنف واحد منها وان كان عن متعدد من الاصناف فيجاب بالنوع موصوفا بتمام الوصف المشترك بين ذلك المتعدد فيقال مثلا فى السؤال عن الزنجى بما هو الانسان الاسود وعن الزنجى والصقلبى بما هو الانسان العجمى وحكم جواب اصناف النوع اذا عددت أو افردت بالسؤال بما هو لم ار منصوصا فى كتب المنطق وما ذكرته فيه انما هو شئ ظهر لى فتأمله وابحث فى كتب المنطق على صحته أو فساده وهذا الذى ذكرته فى معنى الصدق على كثيرين فى حد النوع مخالف لمعنى الصدق على كثيرين فى حد الجنس لان معنى الصدق على كثيرين فى حد الجنس فى جواب ماهو يجب ان يكون عند الجمع بينهما فى السؤال بماهو ولا يجوز ان يجاب به عند افراد بعضها فى السؤال وقرينة ذلك كونه مقولا على

مختلف